

الإطار المنهجي والقضايا الفكرية  
حول مشروع المخطط الاستراتيجي العمراني لقرى الجمهورية  
رؤية كلية التخطيط الإقليمي والعمراني

أ.د. سامي أمين عامر

عميد الكلية

## II

تتناول هذه الدراسة أهم القضايا التي طرحت من خلال تجربة كلية التخطيط الاقليمي والعمرانى - جامعة القاهرة - سواء بالنسبة للمخططات الإرشادية لقرى الجمهورية أو المخططات الاستراتيجية العمرانية .  
وقد تبلورت هذه القضايا من خلال التفاعل الفكرى والحوار المستمر الذى دار بالكلية عبر مراحل العمل المختلفة والذى شارك فيه فريق العمل بالقرى ويمكن تلخيص أهم القضايا المطروحة فيما يلى :

### أولا : التصنيف التئوى للتجمعات الريفية كركيزة لصياغة نماذج التئمية والتخطيط العمرانى للقرى :

يتطلب صياغة استراتيجية التئمية الريفية - وهى الخطوة التى تسبق إعداد المخططات العمرانية للقرى - ترشيع بعض التجمعات العمرانية الريفية للقيام بدور اقليمى فى إطار النسق العمرانى على المستوى الاقليمى وذلك طبقا للمقومات الفعلية للقرى .  
وللوصول إلى هذا التصنيف فيتم الاستناد على مجموعة من المعايير التخطيطية فى المجالات الجغرافية ، السكانية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، العمرانية والإدارية . فالمركزية الجغرافية تنعكس على النواحي المختلفة ذات الصلة بعملية التئمية بوجه عام والتئمية العمرانية على وجه الخصوص ، فموقع التجمعات العمرانية الريفية فى مجال تأثير المناطق الحضرية القائمة ينتج عنه تولد أنشطة حضرية فى هذه التجمعات الريفية منها الإسكان الحضرى وشبه الحضرى والصناعة والأنشطة الهامشية كما تؤثر على هيكل السوق العقارى وبطبيعة الحال تؤثر على استخدامات الأراضى وأدوار التجمعات الريفية .  
كما أن ارتفاع معدلات النمو السكانى فى بعض التجمعات الريفية يشير إلى ارتفاع معدلات الهجرة إليها لأسباب عديدة أهمها عدم قدرة التجمعات الحضرية على تلبية احتياجات نمو الأنشطة الحضرية من الأراضى ومن ثم تتجه هذه الأنشطة إلى التجمعات الريفية .  
ويفسر تغير هيكل توزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية ( فى بعض القرى ) لصالح أنشطة الصناعة والتجارة والنقل والخدمات على حساب الأنشطة الزراعية ، يفسر ذلك التحولات التى تحدث للدور الوظيفى لهذه التجمعات مما يؤهلها للقيام بدور اقليمى ، خاصة وأن هذه التجمعات الريفية تؤدى بعض الوظائف الاقتصادية التى تميزها عن القرية التقليدية مثل الصناعات المتوسطة والحرفية والبيئية والأنشطة التخزينية وصناعة مواد البناء ومشروعات تجارية للمواد الغذائية وبعض المشروعات الاستثمارية السياحية .  
كما أن اجتذاب بعض التجمعات الريفية لبعض عناصر الخدمات الإقليمية على مستوى إقليم المدينة يؤكد مشاركة هذه التجمعات الريفية المراكز الحضرية فى القيام بهذا الدور الاقليمى الخدمى .  
ثم يأتى التصنيف من حيث مستوى التحضر ( تحضر تام - تحضر فى طريقة إلى الإتمام كنظام حضرى - تحضر فى دورة إلى الإتمام كنظام حضرى/ ريفى ) كنتيجة لتفاعل العوامل الجغرافية / الطبيعية / الاجتماعية ، هذا التصنيف يعتبر أساسا صالحا لتحديد سياسات التئمية والتخطيط الريفى المستقبلى .

### ثانيا : التكامل الوظيفى بين التجمعات الريفية والحضرية من إطار النسق العمرانى لأقاليم المدينة :

حيث تشارك التجمعات الريفية المدينة فى القيام بأدوار إقليمية مثل الوظائف الخدمية على المستوى الإقليمى والأنشطة الصناعية والتخزينية والترفيهية فضلا عن توفير الإسكان لبعض شرائح المجتمع ذوى الدخل المحدودة وخاصة فى المناطق الحضرية الكبرى وطبقا للموقع الاستراتيجى لبعض المجتمعات الريفية بالنسبة للكتلة الحضرية الرئيسية وكذلك مناطق التنمية العمرانية الجديدة .

ويمكن التعرف على هذا التكامل من خلال بعض المؤشرات الأساسية منها معدلات النمو السكانى ومعدلات الطرد والجذب وتطور مستوى التحضر ومركزية الخدمات الإقليمية وكذلك استعمالات الأراضي الإقليمية والتي تعكس التوزيع النسبى للأنشطة الحضرية فى المناطق الريفية والتخصص الوظيفى للتجمعات الريفية والكثافة السكانية .

ويلاحظ مما سبق أن اعداد برنامج للتنمية والتخطيط العمرانى للقرى يتأثر بشكل مباشر بتحديد درجة التفاعل بين التجمعات الريفية والمدينة وهو ما ينعكس على توقعات النمو السكانى وتقدير عدد السكان وتحديد وظيفة التجمعات الريفية فى ضوء الأنشطة الاقتصادية المحتملة ومن ثم خصائص استعمالات الاراضى المستقبلية والهيكل العمرانى المقترح للتجمعات الريفية .

إلا أن قوة العلاقة بين المدينة والقرى تتباين من إقليم لآخر ومن تجمعات إلى تجمعات أخرى بفعل عوامل عديدة أهمها المسافة من الكتلة الحضرية الرئيسية والموقع من شبكه الطرق الإقليمية المؤدية إلى الكتلة الحضرية بالإضافة إلى موقع التجمعات الريفية من محار النمو العمرانى للمدينة فضلا عن بعض العوامل الاقتصادية ونوع ملكيات الأراضي والاستخدامات الإقليمية .

### ثالثا : تصنيف القرى الى أنماط تخطيطية كمدخل رئيسى فى رسم سياسات التنمية العمرانية المقترحة للتجمعات الريفية :

ظهر جليا أن سياسات المدن والمشروعات الجديدة لا تلبى متطلبات النمو السكانى والأنشطة الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط ، لذا كان من الأهمية التفكير فى مداخل وسياسات عمرانية بديلة لتوفير هذه الاحتياجات وفى مقدمتها التعامل مع القرى القائمة باختلاف خصائصها للقيام بهذا الدور من خلال رؤى جديدة للتعامل مع الإمدادات المتوقعة على الاراضى الزراعية الى جانب القرارات والإجراءات التشريعية التى يجب ألا يتم تعميمها على جميع القرى لوجود تباينات كبيرة فيما بينها خاصة وأن الريف المصرى يشهد تحولات جذرية فى خصائصه الاقتصادية / الاجتماعية والعمرانية .

لذا فقد كان المدخل الأساسى لذلك هو تصنيف القرى الى مجموعات طبقا لخصائصها المميزة فى كافة المتغيرات . وبناء على المؤشرات الإقليمية للتنمية الريفية يتضح ضرورة تطبيق سياسات ملائمة للأنماط المختلفة من القرى وذلك فى ضوء الخصائص التخطيطية للقرى ( )

## IV

الموقع من محاور النمو العمرانى للكتلة الحضرية القائمة - درجة التفاعل بين هذه القرى مع المناطق الحضرية - اتجاهات التحضر - معدلات النمو السكانى - الدور الوظيفى للتجمعات العمرانية .... ) .  
لذا يمكن تصنيف القرى فى هذا المجال الى أربع مجموعات رئيسية :

### أ تجمعات عمرانية تمثل امتدادا طبيعيا للكتلة الحضرية الرئيسية :

وتقع هذه التجمعات ضمن النسيج العمرانى الحضرى للمدينة وقد تطورت هذه التجمعات خلال الفترة الماضية بمعدلات كبيرة نسبيا نحو التحضر ، وقامت بتوفير الطلب على الإسكان للشرائح ذات الدخل المحدودة ، كما توطنت داخل هذه التجمعات الريفية بعض الأنشطة الحرفية التى تتكامل مع المناطق الحضرية القائمة .  
وتقل أعداد هذا النمط من القرى عن ٥% فى الأقاليم الزراعية ترتفع الى ٩% فى الأقاليم الحضرية ويزيد معدل النمو السكانى والعمرانى بها عن ٧% سنويا ، ويتراوح معدل الزحف على الأراضى الزراعية سنويا بين ( ٥-١٠ فدان ) لذا فان أحجام السكان لهذه القرى غالبا ما تزيد عن ٣٠ ألف نسمة ، ويستحوذ النشاط الاقتصادى للسكان فى القطاعات غير الزراعية على أكثر من ٨٥% من اجمالى السكان من ذوى النشاط لذا فقد حدثت طفرة فى نسبة الإسكان التجارى والحرفى والخدمات من اجمالى مساحة استعمالات الأراضى فى هذا النمط.

### أما السياسات المقترحة لتنمية هذه التجمعات فتتلخص فيما يلى :

- دمج هذه التجمعات الى الكتلة الحضرية الرئيسية من خلال تعديل كردون المدينة مع تطبيق التشريعات العمرانية الحضرية على هذه التجمعات .
- استكمال وتوفير الخدمات الأساسية لهذه التجمعات فى المناطق المتاحة .
- إتباع سياسة الارتقاء العمرانى فى المناطق القديمة داخل الكتلة السكنية ( خلخلة فى بعض المناطق المكدسة ) .
- تخصيص بعض المواقع للمشروعات الاستثمارية لتمويل وتطوير هذه المناطق العشوائية ذاتيا .
- تطوير بعض المحاور الرئيسية لشبكة الطرق .

### ب تجمعات ريفية شبه ملتحمة مع الكتلة الحضرية الرئيسية للمدينة

وتقع هذه التجمعات الريفية متاخمة للكتلة الحضرية الرئيسية للمدينة وتتطور بمعدلات نمو سكانى مرتفعة وخاصة الشرائح السكانية لذوى الدخل المحدودة بسبب الموقع القريب من الكتلة الحضرية الرئيسية .

وتقوم هذه التجمعات بدور ضواحي سكنية شبه حضرية حيث تنتوع الأنشطة ما بين الريفية الى شبه الحضرية ، وشهدت بعض هذه القرى توطن بعض المؤسسات الصناعية والمخازن ضمن امتدادات تلك القرى ويتراوح معدل النمو السكانى السنوى بين ( ٥,٣ - ٧% ) ويتراوح الحجم السكانى للقرى بين ٢٠ - ٤٠ ألف نسمة وتزيد نسبة السكان العاملين بالأنشطة غير الزراعية عن ٨٠% وتصل مسطحات المؤسسات الصناعية والخدمية الى حوالى ٢٥% من اجمالى مسطح استعمالات الأراضى .

- أما سياسات التنمية الريفية الملائمة لهذه التجمعات فتتلخص فيما يلي :
- وضع الضوابط اللازمة للتحكم فى النمو العمرانى لهذه التجمعات ( تشريعية - وظيفية - عمرانية ... ) وخاصة الصناعات الصغيرة والحرفية والخدمات .
  - تكثيف التنمية العمرانية فى الكتلة السكنية داخل حدود الحيز العمرانى المقترح طبقا لخصائص أنماط العمران .
  - استكمال الخدمات الأساسية لعدد السكان المقترح للتجمعات .
  - توفير احتياجات السكان من الخدمات الإقليمية والمرافق العامة بالتكامل مع التجمعات العمرانية المجاورة فى إطار الوحدات الخدمية .

### ج تجمعات ريفية تقع فى نطاق تأثير التجمعات الحضرية وتلعب دور مركز للخدمات الريفية:

وتمثل نحو ٢٠% من عدد القرى بالمحافظات الزراعية ويتوزع معظم هذه التجمعات فى مواقع متميزة على محاور الحركة الطولية والعرضية الإقليمية . وتشهد هذه التجمعات نموا عمرانيا متزايدا بتأثير هذا الموقع المتميز .

وطبقا لهذا الموقع المتميز فتعتمد هذه التجمعات على استغلال الأنشطة الزراعية ومشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى بالإضافة إلى توطن الأنشطة التجارية والحرفية ذات الطابع المميز والصناعية والتخزينية وكذلك بعض مشروعات استثمارية فى مجالات عديدة أخرى .

لذا فيمكن إلى هذه التجمعات العمرانية كمراكز للتنمية الريفية ويطبق عليها السياسات التنموية التالية :

- إعادة تخطيط استعمالات الأراضى للتجمعات بحيث تسمح بالنمو المستقبلى للأنشطة الاقتصادية التى تتميز بها هذه التجمعات ( تجارية - سياحية - حرفية ... ) فى إطار حيز عمرانى جديد .
- تطوير محاور الحركة الرئيسية داخل الكتلة العمرانية مع تحسين ارتباط هذه التجمعات المركزية بالتجمعات العمرانية الأخرى التابعة .
- تطوير شبكة المرافق العامة ( مياه - صرف صحى - طاقة ) لأهميتها فى قيام التجمعات العمرانية بدورها الوظيفى .

### د تجمعات ريفية تقليدية :

وتمثل فى باقى القرى وهى تنتشر داخل الظهير الزراعى بعيدا عن التأثير المباشر للتجمعات الحضرية ، وتعتمد على الزراعة كمنشأ أساسى ولا تمثل مراكز جذب سكانى بالمقارنة بالأنماط العمرانية الأخرى ويتراوح أعدادها فى المحافظات الزراعية بين ( ٦٠ - ٨٥ % ) من عدد القرى .

وبصفة عامة يقل متوسط أحجام السكان لهذه القرى عن ١٢ ألف نسمة ، وهى طاردة للسكان حيث تنمو بمعدلات سنوية أقل من ٢,٥% ومعدل نمو عمرانى أقل من ١,٥% ونسبة مساحة الخدمات لا تزيد عن ٥% من اجمالى مسطحات استعمالات الاراضى بالقرية .

وفى هذه القرى لا يوجد ضغوط سكانية أو احتياج لامتدادات عمرانية جديدة حيث أن معدلات النمو بطيئة لذا فان السياسات التى تناسب تنمية هذه التجمعات تتضح فيما يلي :

## VI

- تعظيم التكامل بين القرى فى الخدمات الأساسية فى إطار وحدات خدمة .
- تطوير شبكات المرافق ( مياه - صرف صحى - طاقة ) بحيث تغطى المتطلبات الأساسية فقط .
- تطوير المناطق المتدهورة عمرانيا داخل الكتلة السكنية الحالية ( داخل حدود الحيز العمرانى المقترح ) من خلال تحسين بعض محاور شبكة الشوارع لتوفير نظام ملائم لخدمات الطوارئ .
- توفير الظروف الملائمة للتكثيف العمرانى داخل الحيز العمرانى من خلال تطوير التشريعات العمرانية وبما لا يتعارض مع خصائص الأنماط العمرانية .
- تكثيف الاستخدام للمنشآت الخدمية القائمة ورفع كفاءتها وتجنب تخصيص أراضى للخدمات بأطراف القرية لتجنب جذب العمران على الأراضى الزراعية

### رابعا : التكثيف العمرانى فى القرى أحد المداخل الرئيسية للحفاظ على الأراضى الزراعية

ظهرت أهمية تطبيق سياسة التكثيف العمرانى فى القرى للحفاظ على الأراضى الزراعية فى القرى القائمة إلا أن تطبيق هذه السياسة تتطلب فهما واعيا لأسس التكثيف العمرانى بعيدا عن استخدام معدلات الكثافة النظرية والموحدة على جميع القرى .

ولقد اهتم الباحثون فى كلية التخطيط الإقليمي والعمرانى بهذه القضية التخطيطية وتناولها البعض بالدراسة والبحث ويمكن استخلاص بعض المبادئ والمفاهيم التى يمكن الاستناد عليها عند استخدام سياسة التكثيف العمرانى فى القرى القائمة ومن أهمها تقدير الطاقة الاستيعابية للقرية على أساس أن المناطق المكونة للقرية تمثل أنماطا مختلفة فى أطوار متعددة من النمو ويمكن تقدير عدد السكان الإضافيين بالمناطق بناء على الكثافات السكانية القصوى لأنماط المناطق عند اكتمال النمو بتأثير العوامل السكانية / الاجتماعية / الاقتصادية / الطبيعية والبيئية

- فقلب القرية القديم محدود الطاقة الاستيعابية لمزيد من السكان حيث تصل نسب كثافته البنائية أقصى ما يمكن طبقا لخصائص الكتلة المبنية ( متضام مكس ) .
- بالنسبة للمناطق المتاخمة لقلب القرية فإنها تعتبر طور أولي للنمط المكس حيث يحتوي على بعض الفراغات العمرانية التى يمكن استغلالها فى التكثيف العمرانى إلى جانب الامتداد الرأسي .
- كما نجد بمناطق الامتداد الشريطي بعض التفاوتات من حيث الفراغات والجيوب العمرانية والتفاوت فى الارتفاعات وهى بذلك غير مكتملة النمو وهى أسرع فى الانتشار والامتداد الأفقي من الامتدادات الرأسية .
- وترتفع نسبة المناطق غير مكتملة النمو فى القرى الواقعة فى نطاق التأثير الحضري والتي يمكنها استيعاب سكان إضافيين حيث أن النسيج العمرانى بتلك المناطق بين نسيج متداخل أو خلخل ولم يصل إلى النسيج المكتمل بع مما يمكنه من استيعاب زيادة سكانية من خلال النمو التلقائي فى الفراغات والجيوب وامتدادات رأسية عن طريق زيادة عدد الأدوات بالإضافة إلى وجود جزء من

## VII

الطاقة الاستيعابية داخل الحيز العمراني ناتجة عن اكتمال الأسر وتكوين أسر جديدة علي نفس المساحة المبنية •

**خامسا : دور الظهير الصحراوي في تخفيف ضغوط النمو العمراني علي حساب الأراضي الزراعية :**

أسفرت الدراسات التخطيطية التي أعدتها كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ( المخططات الإرشادية لعدد من القرى بمحافظة الجيزة ) أسفرت هذه الدراسات عن طرح فكرة توجيه النمو العمراني للقرى إلي الظهير الصحراوي المباشر للمعمور الحالي في إطار مخططات إقليمية لمراكز محافظة الجيزة ( العياط - الصف - أوسيم )

كما اعد بعض الأساتذة الباحثين بالكلية أوراقا بحثية في هذا المجال شهدت مسوحات واستبيانات تفصيلية لدراسة قابلية فكر الظهير الصحراوي للتطبيق فضلا عن دراسة كلف بها مركز استشارات البحوث والدراسات العمرانية من أحد المؤسسات المعنية لدراسة امكانات الامتداد العمراني علي الظهير الصحراوي .

وقد تناولت هذه الدراسات التعريف بالمفاهيم الخاصة الصحراوي وطبيعة هذه الامتدادات ومكوناتها المحددات المختلفة ، وتحديد أعداد القرى الداعمة لهذه السياسة وتوزيعها الجغرافي في محافظات مصر .

كما تناولت هذه الدراسات والأبحاث الدور الوظيفي لهذه الامتدادات الجديدة وعلاقتها بالتجمعات الريفية القائمة في إطار النسق العمراني المقترح ، فضلا عن آليات تحضر الاستيطان لسكان الريف في هذه الامتدادات العمرانية الجديدة •

وقد لاقى هذا الفكر التخطيطي تأييدا كبيرا من الهيئات والمؤسسات المعنية بالتخطيط وأقرت هذه المنهجية وتحولت إلي سياسات عمرانية رسمية

وفيما يلي يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسات والأبحاث التخطيطية

### أهم المؤشرات

- هناك بعض المشروعات الجديدة يجري تنفيذها حاليا في بعض المواقع من الظهير الصحراوي إلا انها لا تأتي في إطار فكر تخطيطي متكامل •
- يعتبر الظهير الصحراوي أحد المداخل المناسبة للخروج من الوادي والدلتا ويمكن تطبيقه علي المدى القصير والمتوسط بخلاف المشروعات القومية والمدن الجديدة التي تأتي ثمارها علي المدى البعيد عند اكتمال هيكلها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.
- هناك ١٦ محافظة في مصر لها ظهر صحراوي وتضم المحافظات ٩٣ مركز إداري له ظهير صحراوي بنسبة ٦٣٣ % من إجمالي مراكز هذه المحافظات •
- يبلغ عدد التجمعات الريفية داخل هذه المراكز الإدارية حوالي ٢٠٧٠ قرية منها ٧٥٣ قرية لها واجهة مباشرة علي الظهير الصحراوي •

## VIII

- ستستاهم محافظات الصعيد أكثر من المحافظات الاخرى فى الاستفادة من الظهير الصحراوى حيث يبلغ عدد القرى ذات الظهير الصحراوى ١٤٣٠ قرية ( منها ٤٨٤ قرية تقع على واجهة الظهير الصحراوى ) .
- تشير التقديرات فى الدراسات المذكورة أن التجمعات العمرانية على الظهير الصحراوى يمكنها أن تستوعب حجم سكانى يتراوح بين ( ٣,٣ - ٤,٧ مليون نسمة ) حتى عام ٢٠٢٧ .

### معايير اختيار المواقع الصالحة للتنمية العمرانية بالظهير الصحراوى :

بطبيعة الحال ليست كل اراضى الظهير الصحراوى صالحة أو متاحة للامتداد العمرانى ولكن هناك بعض المعوقات التى يمكن أن تؤثر على امكانات الاستفادة من الظهير الصحراوى . وقد تم تحديد عدد من المعايير التى يمكن بها اختيار امكانات الظهير وهى :

#### أولا : المعايير الطبيعية والبيئية : وتشمل

- صلاحية المواقع من حيث المناسيب الطبوغرافية ( لا تزيد عن منسوب ٢٠٠م ) لسهولة الامتداد شبكات المرافق .
- مواقع مناسبة من حيث الميول ( مناطق منبسطة لا يزيد الميل عن ١٠% ) .
- صلاحية التربة للتأسيس والبناء .
- عدم التعرض للمخاطر الطبيعية ( مخاطر السيول عبر الأودية ومخزرات السيول ) .

#### ثانيا : المعايير الاقتصادية : وتشمل

- استثناء حدود الملكيات للهيئات العامة والخاصة والجمعيات .
- صلاحية المواقع للإمداد بشبكات المياه النقية والطاقة والاتصالات باقتصاديات وتكاليف مناسبة .
- مواقع يسهل ربطها بشبكة الطرق القائمة أو المستهدفة بالقرى القائمة .
- القرب من المشروعات الجارية والمستهدفة فى الظهير الصحراوى للاستفادة من البنية القائمة لشبكات المرافق .

#### ثالثا :معايير عمرانية : تشمل المناطق المخصصة لمشروعات حالية ومستهدفة ولذلك تم :

- استثناء حدود مشروعات المدن الجديدة القائمة والمستهدفة .
- استثناء حدود مشروعات استصلاح الأراضى القائمة والمستهدفة .
- استثناء حدود مشروعات المناطق الصناعية والسياحية القائمة والمستهدفة .

### الآليات التى تساعد على تطبيق الفكر التخطيطى للظهير الصحراوى :

ويتطلب تحقيق الفكر المعروض فى هذا المجال عددا من الآليات العمرانية التى تتمثل فى الآتى :



## IX

- اختيار عدة مواقع فى كل مركز له ظهر صحراوى ( على مسافات بينية فى حدود ٥-١٠ كم ) وقد تكون أماكن جديدة أو من القرى ذات الواجهة الصحراوية المباشرة وذات ارتباطات جيدة بطرق إقليمية أو عناصر تنموية مثل استصلاح الأراضى أو مناطق صناعية أو استراتيجية ويتم إعداد مخططات عمرانية لهم كمراكز خدمة إقليمية أو مراكز تنمية ريفية .
- تبدأ الدولة فى تسكين الخدمات الاقليمية المخصصة للمراكز الهامشية والموجودين ضمن ميزانيات الدولة عند توافرها ( مثل المدارس الثانوية العامة والفنية والخدمات الصحية ( المستشفى القروى ) أماكن الخدمات الحكومية والوحدات المحلية .... توفير بعض الأراضى للعاملين بمثل هذه الخدمات أو للراغبين فى القرى لإقامة مساكن أو ورش أو خدمات ... وإمدادها بمياه الشرب والكهرباء من المشروعات الموجودة فى تلك المراكز عن طريق تدعيمها . ( أما الصرف الصحى فيتم بصورة محلية فى المراحل الأولى ) كذلك يمكن توفير بعض الاراضى للصناعات الصغيرة المناسبة لكل منطقة والتي يطلبها الاهالى بتلك المناطق ولا بد أن تبدأ مثل هذه التجمعات بتسهيلات وحوافز مناسبة تحت مظلة الوحدات المحلية وتحت مسؤوليتها وبإشراف وتوجيه ودعم فنى من المحافظات والجهات المركزية المتخصصة وان تخطط للنمو على المدى المتوسط لأحجام سكانية بين ١٥-٢٥ ألف نسمة .
- فى المراحل الأولى لاستيطان الظهير الصحراوى يمكن الاستفادة من الظهير فى توطين الأنشطة الحضرية الجديدة لحضر المراكز ( مدن عواصم المراكز ) وخاصة فى ظل عدم وجود فرص لنمو هذه الأنشطة داخل المدن بالإضافة الى صعوبة تكيف هذه الأنشطة مع الضغوط العمرانية الداخلية مما يجعل هذه الأنشطة تبحث عن مواقع ملائمة للتوطن . وبهذا التوجه سيزيد نسبة الاستفادة من الاستثمارات الحضرية فى الظهير وبالتالي ارتفاع احتمالات انتقال السكان الريفيين .
- لضمان فعالية الحدود التنموية للظهير الصحراوى لابد من إعادة النظر فى الحدود الإدارية للمحافظات لتضم مناطق الظهير الصحراوى ( ١٠ - ٢٠ كم ) وعمل مخططات تنمية متكاملة للظهير ضمن مخططات المحافظات لتحديد أولويات التنمية فى الظهير والنموذج الذى يحاكي مشكلات المحافظات .

### دور البعد الاقليمي فى تطوير منهجية تحديد الحيز العمرانى وإعداد المخططات الاستراتيجية للقرى :

وجهت الدراسات التى أعدها فرق العمل فى كلية التخطيط الاقليمي والعمرانى فى إطار مشروع إعداد المخططات الإرشادية وكذا المخططات الاستراتيجية لقرى الجمهورية ، وجهت الأنظار الى أهمية البعد الاقليمي فى تحديد الحيز العمرانى والمخططات الاستراتيجية للقرى وذلك من خلال الدراسات التحليلية المتطورة فى هذا المجال .

## X

فقد أثبتت الدراسات أن إعداد المخططات الاستراتيجية للقرى من إطار تكامل التنمية بين التجمعات العمرانية على مستوى الوحدة المحلية وإقليم المدينة يساهم في ترشيد متطلبات النمو العمرانى وذلك من خلال الاستغلال الأكفأ للخدمات القائمة والمواقع المتاحة للتنمية العمرانية فى جميع القرى ، فضلا عن تحقيق اقتصاديات التنمية فى تخطيط شبكات البنية الأساسية على المستوى الاقليمى ( الأنظمة المركزية ) . بالإضافة الى تحقيق الجدوى الاقتصادية فى إنشاء المشروعات الاقتصادية الإنتاجية على المستوى الاقليمى طبقا للموارد المتاحة .